استهلاك كل احتياطياتنا إجراء غير حصيف ولن تكون عواقبه محمودة

الصالح : الميزانية بوضع لاتحسد عليه .. و«ساعة الصفر» لن تصدر إلا بعد التوافق مع أعضاء الأمة

■ الحكومة الحالية هي أكثر حكومة اتخذت إجراءات للإصلاح الاقتصادي لوجود سلطة تشريعية متعاونة معها

كتب مصطفى كامل

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح ان الحكومة الحالية هي اكثر حكومة اتخذت إجراءات للإصلاح الاقتصادي لوجود سلطة تشريعية متعاونة معها ، مشددا على انه لايمكن الاستمرار بالنمط الاستهلاكي الحالي وترشيد الدعوم يرمي الى ترشيد نمط الاسراف الاستهلاكي

وقال الصالح " كان هناك موعد ما بين لجنة اعادة دراسة مختلف انواع الدعوم الممثلة من جميع الجهات المعنية بهذا الامر واعضاء مجلس الامة وتم اللقاء اليوم " امس " وقدمت اللجنة تقرير المستشار المكلف بإعادة دراسة الدعوم وهي دراسة عميقة تتناول كافة البيانات وانعكاس ترشيد الدعوم على الاسرة والفرد والمجتمع لذلك امتد الاجتماع لوقت طويل " .

وتابع الصالح " البعض يعتقد ان السعي الحثيث لترشيد الدعوم يرمي فقط الى ترشيدها وهذا غير صحيح فالهدف الاساسي هو ترشيد نمط الاسراف الاستهلاكي خاصة وان الكل يعلم بان لدينا خطة إسكانية طموحة تحتاج الى إنشاء محطات كهرباء ضخمة تواكب النمو الاسكاني الذي يسجل للمجلس الحالي والحكومة توفير الاراضي اللازمة له .

واوضح الصالح انه لايمكن الاستمرار بالنمط الاستهلاكي ونحن بهذه الحاجة الى البنية التحتية والقدرات الخدماتية والطاقات الكهربائية المواكبة للنمو الإسكاني

مبينا ان الحكومة تفهمت ما طرحه الاخوان حول ضرورة اتخاذ إجراءات الاصلاح الاقتصادي خاصة وان رفع الدعوم ليس الاصلاح الاقتصادي وانما هو جزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الواضحة معالمه لدينا وهو احدى قنواتها والاخرى تتمثل بالتنمية الاقتصادية والخصخصة وتفعيل دور الفعاليات الاقتصادية والشراكة وغيرها من القنوات .

وشدد الصالح ان ماذكره من قنوات لم يكن حديثا على ورق وانما تم خلال الاجتماع تحديد تواريخ مشاريع طرحت بعد اقرار قوانين الشراكة ومنها خمسة هذا العام بينما منذ عام ٢٠٠٨ وحتى هذا التاريخ لم يطرح سوى مشروع واحد

مشيرا الى ان من امثلة هذه المشاريع محطة الكهرباء بالخيران ومحطة النفايات الصلبة وام الهيمان للنفايات السائلة ومحطة العبدلي للطاقة الشمسية وبقيمة ٣ مليارات دينار وستكون نسبة المساهمة فيها ٥٠ ٪ للمواطن الكويتي وعوائدها تقدر ب١٠ ٪ .

وتابع الصالح " الاخوة النواب تحدثوا عن ترشيد الانفاق الحكومي ونحن نشاركهم هذا الامر ونعمل بجهد لترشيد الانفاق الحكومي الذي يبدأ من اعلى الهرم ويتمثل بتوجيه حضرة صاحب السمو بتخفيض ميزانية ديوان سموه وهي سابقة لم نسمع عنها في الكويت او المنطقة كلها من قبل .وشدد الصالح على ان هذه المبادرة من حضرة صاحب السمو اعطت رسالة لجميع جهات الدولة بان لا احد بمعزل عن الترشيد وايقاف الهدر ونحن اليوم في الميزانية بوضع لاتحسد عليه فالايرادات تراجعت وحجم العجز المقدر ١٢ مليار لذلك لابد من إجراءات متدرجه وان لا نستهلك كل احتياطياتنا في مواجهة العجز وهو اجراء غير حصيف ولن تكون محمودة عواقبه .

وجدد الصالح تاكيده على ضرورة اتخاذ اجراءات مدروسة دون المساس باصحاب الدخول المتوسطة ومادون وتنوع موارد الدخل

مشيراً الى انه في جلسة عرض الميزانية العامة للدولة سيتم طرح برامج زمنية محددة تؤكد ان الحكومة لاتشير للعجز وتقف وانما تسير بمعية اعضاء مجلس الامة الى الحلول .

وبسؤاله عن الوقف الحكومي من اتفاق اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط والنواب خلال إجتماع يوم امس الاول بعدم الحاجة الى ترشيد الدعوم في القطاع السكني وكذلك رأي الحكومة من المخاوف النيابية بشان عدم تقديم ضمانات تحد من رفع الاسعار في حال الغاء دعوم البنزين والكهرباء ؟قال الصالح " التصور المتكامل لايعني فقط بمسالة ضبط الاسعار في حال رفع الدعوم واخي وزير التجارة يعمل الان على هذا الامر وردع كامل لاي ارتفاع مفتعل ونحن اليوم نتحدث عن رؤية وخطوات متكاملة احدها يكمل الاخر.. تنمية...واصلاح اقتصادي فمنذ متى ونحن نتحدث ونسمع عن الاصلاح الاقتصادي ولايمكن القبول بتحميل هذه الحكومة وهذا المجلس المسؤولية فهذه الحكومة اتخذت اجراءاتها اكثر من اي حكومة اخرى لوجود سلطة تشريعية متعاونة بخلاف ما كان بالسابق الذي حالت الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن تنفيذ المشاريع واليوم هناك مشاريع كنا نسمع عنها بالسبعينيات تنفذ والعمل فيها كخلايا نحل ففي القطاع النفطي لوحده مشاريع لم تعهد ولم نسمع بها في السابق تم رصد مبلغ ٣٠ مليار دينار وتم توقيع مشاريع فيه بقيمة ١٥ مليار دينار حتى الان " .

وتابع الصالح " الم يتساءل احد عن عدم نمو الميزانية في السنة الحالية عن السنة الماضية رغم تاسيس العديد من الهيئات في البلاد كالاغذية والطرق والاتصالات؟؟ واين بند الرواتب ولماذا لم ينمو رغم ذلك ؟ طبعا لان هناك اجراءات قمنا بها ولانقول ان هذه الاجراءات هي اقصى الطموح وانما هي البداية واول خطوة ولابد ان يكون هناك اصلاح هيكلي واضح المعالم وبالنسبة لنا هو واضح وانما له اجراءات تراكمات تصعب علينا تنفيذ هذه الاجراءات. واكد الصالح بان هناك جهود بدانا بها وهي ليست نهاية المطاف بل البداية مشددا لابد من اجراء إصلاح هيكلي متكامل واضح المعالم مشيرا الى ان هناك تراكمات سابقة في من تصعب علينا تنفيذ الإجراء .

وبسؤاله عن سيناريو ما يترتب على رفع بعض الدعوم بالنسبة لزيادة أسعار السلع هل تم أخذ هذا الامر في الاعتبار

اجاب الصالح " لم يتساءل احد عن عدم نمو الميزانية في السنة الحالية عن السنة الماضية رغم تاسيس العديد من الهيئات في البلاد كالاغذية والطرق والاتصالات؟؟ واين بند الرواتب ولماذا لم ينمو رغم ذلك ؟ طبعا لان هناك اجراءات قمنا بها ولانقول ان هذه الاجراءات هي اقصى الطموح وانما هي البداية واول خطوة ولابد ان يكون هناك اصلاح هيكلي واضح المعالم وبالنسبة لنا هو واضح وانما له اجراءات تراكمات تصعب علينا تنفيذ هذه الاجراءات. واكد الصالح بان هناك جهود بدانا بها وهي ليست نهاية المطاف بل البداية مشددا لابد من اجراء إصلاح هيكلي متكامل واضح المعالم مشيرا الى ان هناك تراكمات سابقة في من تصعب علينا تنفيذ الإجراء .

وبسؤاله عن سيناريو ما يترتب على رفع بعض الدعوم بالنسبة لزيادة أسعار السلع هل تم أخذ هذا الامر في الاعتبار

اجاب الصالح " لم يتساءل احد عن عدم نمو الميزانية في السنة الحالية عن السنة الماضية رغم تاسيس العديد من الهيئات في البلاد كالاغذية والطرق والاتصالات؟؟ واين بند الرواتب ولماذا لم ينمو رغم ذلك ؟ طبعا لان هناك اجراءات قمنا بها ولانقول ان هذه الاجراءات هي اقصى الطموح وانما هي البداية واول خطوة ولابد ان يكون هناك اصلاح هيكلي واضح المعالم وبالنسبة لنا هو واضح وانما له اجراءات تراكمات تصعب علينا تنفيذ هذه

القائم والصالح اثناء الاجتماع

جانب من الحضور النيابي

- الكل يعلم بأن لدينا خطة إسكانية طموحة تحتاج إلى إنشاء محطات كهرباء ضخمة تواكب النمو
- الحكومة تفهمت ما طرحه النواب ورفع الدعوم هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي
- توجيه صاحب السمو بتخفيض ميزانية الديوان الأميري سابقة لم نسمع عنها في الكويت أو المنطقة
- نحتاج لإتخاذ إجراءات مدروسة دون المساس بأصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة
- شرائح « الكهرباء» تتوقف على معدلات الاستهلاك وإجراءات الحكومة ستكون متأنية وليست بطيئة
- مسطرة الدعوم ستطبق على الجميع طبقاً للعدالة وعلينا إيقاف الهدر على حساب المال العام

■ لايمكن الاستمرار بالنمط الاستهلاكي الحاليوترشيد الدعوم يرمي إلى ترشيد نمط الإسراف الاستهلاكي

مشروع وإجمالي استثماراته ٢٣ مليون دينار وفي عام ٢٠١٥ مول ٢٣٢ مشروع اجمالي استثماراته ٣٠ مليون دينار وبهذا يكون نسبة النمو ٣٣ بالمئة وهي ارقام تدل على دعم الدولة للمشاريع الصغيرة من خلال قنوات اخرى غير الصندوق لانه الان هو في مرحلة تاسيسية .

وبسؤاله عن حجم الزيادة وكيفية تقييم شرائح استهلاك الكهرباء رد الصالح بان هناك عدة تفاصيل وشرائح تتوقف على معدلات الاستهلاك متعددة الشرائح . وحول ساعة الصفر في إصدار قرارات تخفيض الدعوم علق الصالح بانه لن يصدر اي قرار الا بعد التوافق مع اعضاء مجلس الأمة .

واكد الصالح بان إجراءات الحكومة ستكون متأنية وليست بطيئة فلا بد من اتخاذ الإجراءات فالمسالة لم تعد اختيارية فالإصلاحات التي تضمن استدامة قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين والتي تضمن للاجيال القادمة لتوفير جزء من الروافد المالية للمستقبل

وبين ان الدولة تستهلك ٩٠ بالمئة من الإيرادات النفطية و١٠ بالمئة هي ما يتم توفيره لأبنائنا واحفادنا في المستقبل لهذا يجب علينا إجراءات الإصلاحات اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني.

وذكر الصالح ان مسطرة الدعوم على الجميع طبقا للعدالة بحيث يصل الدعم لمستحقيه وكل مستحق حسب ما يستحق من هذا الدعم لذلك علينا إيقاف الهدر على حساب المال العام.

واوضح ان قيمة الدعم انخفضت الى مليارين و٩٠٠ مليون دينار مشيراً الى ان هناك فرق ما بين الارباك والإصلاح فالأول بقاء الحال كما هو عليه بالنسبة لاستنزاف الاحتياطي العام للدولة واما الإصلاح يتمثل في ترشيد الإنفاق .

أثناء ندوة تحت عنوان «هبوط أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الكويتي»

مشاركون : تحميل المواطن عجز وفشل الحكومة ورفع الدعم عنه يهدد السلم الاجتماعي

■ الحمدان : الحكومة أكدت من قبل أن هناك تنويعاً لمصادر الدخل ولكن على أرض الواقع لم نجد ذلك

■ الموسى : دعومات ميزانية العام المقبل كما هي وعجز الميزانية سيتم تمويله من الاحتياطي

جانب من الندوة

اقام النائب حمود الحمدان في ديوانه امس الاول ندوة تحت عنوان(هبوط اسعار النفط واثره على الاقتصاد الكويتي)

حيث استهل الندوة الحمدان بكلمة مقتضبه قال فيها ان الحضور اليوم ماهو الا دليل على الوعي والاهتمام من قبل المواطنين على مستقبل الوطن

مشيرا الى ان الدول تقوم وتنهار من الجانب الاقتصادي والبترول اداة سخرها الله تعالى ويستطيع الانسان ان يستثمرها ويطورها وماحصل في الكويت خلال الفترة الماضية من وفرة مالية اضافة الى تاكيد الحكومة بان هناك تنويع لمصادر الدخل ولكن على ارض الواقع لم نجد ذلك.

وذكر الحمدان بانه قبل سنتين تم الاجتماع مع الحكومة حول موضوع تنويع مصادر الدخل وتحدثنا معها حول هذا الامر وماهي الخطوات لذلك حيث اوردت لنا خطة جيدة كانت عالورق فقط مشيراً الى ان هناك العديد من الامور تقف عائق اضافة الى ان هناك قوانين يهذا الشان لم تفعل .

واضاف ان الترهل في اسلوب القيادة وعدم العمل على المحافظة على المال العام من الاسباب حيث ان الجدية مطلوبة حول هاذين الامرين وهو مانفتقده

كاشفاً عن اجتماع مقبل مع وزير المالية بعد ان تم الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط لنسمع من الحكومة عن خططها في مواجهة العجز المرتقب.

ومن جانبه اكد رئيس بنك الكويت التجاري ووزير التخطيط التنمية الادارية الاسبق علي الموسى أن دعومات ميزانية العام المقبل كما هي دون تغيير مستدلا بالأرقام على ان دعومات العام المالي المقبل 2017/2016 لم تتاثر سوى بحركة تغيير أسعار النفط بمستويات بلغت 167 مليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط.

ولفت الموسى خلال ندوة " تراجعات النفط والرهما على الاقتصاد الكويتي " امس أن عجز الميزانية سيتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة وهو الأمر الذي يعني انه لا توجد مشكلة من الأساس، واشار إلى ان الموضوع غاية في الأهمية ويشكل مصدر قلق لجميع المواطنين والمقيمين فالموضوع يهدد مداخيلهم ومستوى معيشتهم وفق ما اقرت به لجنة التنمية في المجلس الأعلى للتخطيط.

وبين الموسى أن اللجنة أوضحت ان الأرقام المدرجة في ميزانية 2017/2016 تنبيء بمستقبل مرعب ستواجهه الميزانية العامة للدولة في السنوات القادمة واستخدام تعابير مرعب والقلق الشديد إنما هو صدى لما رأته اللجنة ونظرت إليه بقلق شديد.

وأبدى الموسى استغرابه من تحميل المواطن عجز وفشل الحكومة في التناص زمن الفوائض المالية ورفع الدعم عنه في وقت شديد الخطورة قد يهدد السلم الاجتماعي مشيراً إلى ان الناس لا يزالون غير مصدقين هل هناك عجز أم لا ؟ فالحكومة في ميزانية 2017/2016 زادت الرواتب وما في حكمها بحوالي 366.5 مليون دينار عن العام المالي الحالي 2016/2015 ليرتفع هذا البند إلى 10.439 مليار دينار. واشار إلى أن بند الدعومات انخفضت بسبب تراجعات أسعار النفط حيث انه يتم احتساب الدعم في الكهرباء والمحروقات بالسعر العالمي.

واستدرك بالقول ليس هناك جدية من قبل الحكومة في تغيير الأوضاع وهو الأمر الذي جعل المتخصصين في حيرة ويتساءلون هل الحكومة جادة في اجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وأوضح الموسى أن الناس لن يتخلوا عن مستوى معيشتهم حيث لم تتبنى الدولة في زمن الفوائض اجراءات من شانها معالجة الأوضاع بشكل جاد وحقيقي والتي كتب عنها تقارير تكفي لاصلاح دول وليس دولة الكويت وحدها.

وأكد الموسى أن اشراك الناس عبر مجلس الأمة بهذا الأمر الخطير والضروري على قدر كبير من الأهمية للحفاظ على السلم الأهلي بدلا من فرض امور عليهم في توقيت قد يكون مردوده خاطيء.

ودلل الموسى على كلامه الخاص بعدم المساس ببند الدعومات في ميزانية العام المالي المقبل بالقول انها بلغت 3.58 مليار دينار في ميزانية 2016/2015 فيما بلغت 2.89 مليارا خلال العام المالي الحالي 2016/2015 بسبب انخفاض أسعار النفط.

ولفت الموسى إلى أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق ببند الدعومات والذي اشار فيه عما إذا كان هذا البند موجه إلى المستهلكين فقط من المواطنين أم تشارك فيه المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة؟ . داعيا مؤسسات الدولة والحكومة أن تتحمل جزءا من رفع الدعومات التي تطالب المواطنين وحدهم بتحملها.

أشار إلى أن الأحصائيات الأخيرة سجلت مايقارب 33 ألف عاطل

الضويحي : ارتفاع «البطالة» يثير القلق وينذر بعواقب «اجتماعية»

■ الكويت بلد غني ولكن لا يوجد تخطيط حكومي وموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

عبدالله الضويحي

■ المشكلة مرشحة للتفاقم ومن لديه واسطة يكون حظه في العمل أكثر من المتفوق دراسياً

اشار مرشح الدائرة الثالثة عبدالله مطلق الضويحي الى أن هناك مشكلة يجب على السلطتين أن يضعو الحلول الواجبة والسريعة لحلها وهي مشكلة البطالة

وأوضح الضويحي في تصريح ان الأحصائيات الأخيرة لعدد العاطلين عن العمل بلغ رقم مخيف جدا حيث بلغ مايقارب 33 الف عاطل وبينت واوضحت الإحصائيات ان ارتفاع اعداد البطالة بين الكويتيين والكويتيات، يثير القلق وخاصة إذا عرفنا أن معظمهم من الشباب والشابات الخريجين حديثا ولا يجدون الوظائف في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص.

واضاف (الكويت لله الحمد بلد غني إلا أنه من الواضح أنه لا يوجد تخطيط حكومي وموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل والمشكلة مؤهلة للتفاقم والتسبب بمشكلات أخرى بعضها اجتماعي وبعضها نفسي مثل عدم القدرة على الزواج وإعالة العوائل وشعور بالاحباط وتكسر الأمال على صخرة الواقع المؤلم والاضطرار للاستعانة بالواسطة وتواب الخدمات فمن لديه واسطة يكون حظه في العمل أكثر حتى من المتفوق دراسيا)

وزاد (يجب ان يتكاتف اعضاء السلطتين لوضع حل لهذة الازمة وستكون ان شاء الله على رأس اولوياتي في حال وفقني الله ان اتشرف بتمثيل الأمه

فمشكلة البطالة قنبلة موقوته وخاصة إن كانت بين الشباب وهي عامل من عوامل الاستياء الشعبي وهي سبب رئيس لعدم الأمان الاجتماعي وعدم استقرار المجتمع.)

مشددا على أن استمرار خلق عاطلين عن العمل من فئة الشباب له نتائج كارثية وسيجر خلفه أعمالا سياسية وجنائية وغيرها مما يؤثر على استقرار المجتمع وسلامته.

واكد أن معظم الشباب يعولون على الحكومة لتوفير فرص العمل ولا يثقون بالقطاع الخاص الذي من السهل أن يسرحهم كما حدث ويحدث منذ الأزمة الاقتصادية الرأسمالية عام 2008

كما أن هؤلاء العاطلين لا يجدون الحلول المناسبة والجهات التي تتبنى قضيتهم وعليه نطالب السلطتين لتضافر الجهود لحل القضية .